الأمم المتحدة

E/ECA/ARFSD/2/6

Distr.: General
9 May 2016

Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة

الاجتماع الثاني

القاهرة، ١٧-١٩ أيار/مايو ٢٠١٦

خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة: التنفيذ المتكامل

أولاً- مقدمة

١ - تتسم كل من خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بوسع النطاق والشمولية. ويُتوقع أن تعالج كلاهما نطاقاً كبيراً من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجهها أفريقيا. وستنفَّذ خطة عام ٢٠٦٣ من خلال خطط متتالية مدة كل منها عشر سنوات. وقد صُمِّمَت خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى لفترة ٢٠١٤ - ٢٠٢٣ من أجل تسهيل تنفيذ الخطتين على جميع المستويات. ومع ذلك، يعتمد نجاح كلا الخطتين على إدماجهما على المستوى الوطني وعلى اتساق آليات التخطيط والإبلاغ المدعومة بإحصاءات جديرة بالثقة.

ثانياً- نهج متكامل

٢ - لتحقيق تطلعات وأهداف وغايات الخطتين، ينبغي أن تعتمد البلدان خطط وطنية وترتيبات للتنفيذ فعالة تأخذ الخطتين في عين الاعتبار. وقدمت عملية مسح أجرتها مفوضية الاتحاد الأفريقي الأدلة بشأن الاتساق بين الخطتين، حيث أظهرت وجود مستوى عالٍ من التقارب بين أهداف وغايات خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى لخطة عام ٢٠٦٣ وبين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومع ذلك، أُقر بأن تنفيذ الخطتين داخل نظم التخطيط الوطنية على نحو متكامل ومتسق يشكل أحد التحديات التشغيلية الرئيسية.

٣ - ووضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع شركاء آخرين إطاراً متكاملاً للنتائج يعكس أهداف وغايات الخطتين. ويتمثل الإطار، وهو عبارة عن مركّب للخطتين، في نافذة شاملة للموارد من شأنها إرشاد البلدان صوب تحقيق إدماج

الخطتين بصورة فعالة داخل الأطر الاستراتيجية الوطنية. ولا يزال تكامل التخطيط والتنفيذ يشكل تحدياً مما يستدعي التصدي له من خلال تنمية القدرات على المستويين الوطني والمحلي.

٤ - ولنجاح إدماج تنفيذ الخطتين، ينبغي مراعاة عدد من الجوانب، منها اختلاف الحقائق والقدرات ومستويات التنمية والأولويات على المستويات الوطنية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أخذ الحاجة إلى الشمولية، ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين على نطاق واسع، ووسائل وطرائق التمويل الملائمة، بعين الاعتبار.

٥ - وبالفعل، تعدّ الشمولية ومشاركة وانخراط أصحاب المصلحة المتعددين على نطاق واسع أمراً أساسياً لتنفيذ الخطتين بفعالية، حسبما تم التأكيد عليه من خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، تقوم الحكومات المحلية، التي تعمل في الخط الأمامي للتنمية، والبرلمان، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني بدور قيادي هام في إضفاء الطابع المحلي وتولي زمام الأمور في عملية تنفيذ الخطتين.

٦ - وتبرز تجارب البلدان الأفريقية المتصدرة إدماج وتعميم أطر التنمية العالمية والقارية داخل خطط التنمية الوطنية الحاجة إلى مشاورات مكثفة مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، والمشاركة الفعالة للمؤسسات دون الوطنية وتعزيز صنع السياسات والقدرات الإحصائية.

٧ - وجاءت توصية اجتماع التنفيذ الإقليمي لأفريقيا بشأن عمليات متابعة مرحلة ما بعد ريو +٢٠ بإنشاء أو تعزيز هيئات التنسيق الوطنية المعنية بالتنمية المستدامة بغية تشجيع إشراك أصحاب المصلحة المتعددين وتحسين إدماج التنمية المستدامة داخل أطر التنمية الوطنية. وتمشياً مع هذه التوصية، قامت الدورة الأولى من منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، التي عقدت في عام ٢٠١٥، بدعوة البلدان الأفريقية لإنشاء هيئات تنسيق وطنية معنية بالتنمية المستدامة من أجل كفالة التخطيط وصنع القرارات على نحو متسق ومتكامل على المستوى الوطني، وفعالية الروابط، وإدماج أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة. ويضفي اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ التي تتسم طبيعة كل منهما بالشمولية وعدم استبعاد أحد، المزيد من الإلحاح على تعزيز تلك الهيئات واعتماد نُهُج شاملة ومتعددة الأطراف الفاعلة ومتكاملة ومتناسقة لتنفيذهما.

٨ - ولضمان تولي زمام المبادرة على جميع المستويات، هناك حاجة لاعتماد الخطتين. وتحقيقاً لهذه الغاية، هناك حاجة إلى تعميمهما من خلال حملات رفع التوعية والتثقيف والاتصال بما في ذلك من خلال ترجمة الخطتين الى اللغات المحلية. وسيؤدي التواصل بشأن درجات التقارب العالية بين الخطتين إلى تخفيف العبء الواقع على عاتق الدول الأعضاء في تنفيذهما والقضاء على مسألة التنافس بشأن تخصيص الموارد.

٩ – وسيستدعي الأمر وضع استراتيجية شاملة لتعبئة الموارد تقودها استثمارات متزايدة في مجالات التركيز من أجل تلبية احتياجات تمويل تنفيذ الخطتين. وسوف تشكل هذه الاستراتيجية الأساس لوضع وتنفيذ خطط التمويل على المستويات الوطني ودون الإقليمي والقاري.

١٠ – وإضافة إلى ذلك، يعدّ تطوير رأس المال البشري نقطة حاسمة لنجاح تنفيذ الخطتين اللتين ترميان إلى ضمان التحول الهيكلي للقارة. ويشكل النهوض بنظام التعليم حجر أساس هذا التحول. ويتطلب أيضاً تنفيذ الخطتين بشكل متكامل وناجح وضع أطر وآليات مؤسسية لتقييم الأداء وتكييف الغايات وتخطي الحواجز المحتملة.

ثالثاً– وسائل التنفيذ

١١ – يمثل تحقيق وسائل التنفيذ الملائمة في الوقت المناسب، بما في ذلك التمويل والتكنولوجيا وتنمية القدرات أمراً ضرورياً لكفاءة وفعالية تنفيذ الخطتين. وتحدد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تعبئة الموارد المالية وبناء القدرات ونقل التكنولوجيات السليمة بيئياً إلى البلدان النامية بشروط ميسرة، بأنها الوسيلة اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتؤكد خطة عام ٢٠٣٠ أيضاً على أهمية دعم خطة عام ٢٠٦٣.

ألف– التمويل

١٢ – سيتطلب تنفيذ معظم أهداف وغايات خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ قدراً ضخماً من الموارد المالية، مع مرور الوقت. فقد سلط رؤساء الدول والحكومات الضوء على هذه المتطلبات في خطة عمل أديس أبابا. وشددوا بشكل خاص على ضرورة تعزيز الالتزام السياسي لمواجهة التحدي المتمثل في التمويل، من خلال تأسيس منبر كفيل بتنسيق الاستثمارات في مجال الهياكل الأساسية وتعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية، والحد من تيار التدفقات المالية غير المشروعة وتحسين القدرات في مجال أنشطة تعبئة الموارد المحلية.

١٣ – وبالفعل، سوف تكون هناك حاجة إلى مصادر تمويل موثوق بها لتنسيق ورصد الأنشطة الرئيسية وخطط العمل، مثل خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى لخطة عام ٢٠٦٣.

١٤ – وتشير استدامة التمويل إلى كل من الاستدامة المؤسسية – التي تعتمد على نوع الكيان القانوني الذي يتم تأسيسه لضمان استمرار الالتزامات السياسية التي تم قطعها – والاستدامة المالية. ويتطلب تحقيق الأهداف الطويلة الأجل للخطتين مصادر ثابتة للتمويل كالموارد المحلية. وهناك حاجة أيضاً لمشاركة نشطة من قبل وكلاء القطاع الخاص مثل غرف التجارة، ورابطات الصانعين، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وشركات التصنيع الكبيرة المحلية والمتعددة الجنسيات.

١٥ – ولقد نظرت خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى لخطة عام ٢٠٦٣ للفترة ٢٠١٣ – ٢٠٢٣ في عدد من التسهيلات المالية بما في ذلك الاستثمار الحكومي ومخصصات الميزانية الحكومية، وتعزيز الرسملة، والملكية الخاصة ورأس المال الاستثماري، والاستثمار الأجنبي المباشر، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتمويل عبر سندات المهاجرين، وصناديق الاستثمار المشترك أو المشاركة المباشرة في المشاريع، والتمويل التجاري، وصندوق ''أفريقيا ٥٠'' للهياكل الأساسية.

١٦ – وستلعب تعبئة الموارد المحلية دوراً هاماً في تحقيق مستويات طموحة من التمويل اللازم لتنفيذ الخطتين. ووفقاً لخطة تنفيذ السنوات العشر الأولى من خطة عام ٢٠٦٣، ينبغي أن تساهم تعبئة الموارد المحلية فيما لا يقل في المتوسط عن ٧٥ إلى ٩٠ في المائة من تمويل خطة عام ٢٠٦٣ لكل بلد. ويمكن توليد ذلك من خلال تحسين تعبئة الموارد الضريبية، وزيادة إيرادات الموارد الطبيعية إلى أقصى حد ممكن، والانتفاع من تجميع المدخرات المؤسسية الأفريقية، وتحسين تعبئة مدخرات البيع بالتجزئة من خلال الإدماج المالي، وكبح التدفقات المالية غير المشروعة، والحد من عدم الكفاءة والتسربات المالية الناجمة عن الفساد.

١٧ – وخلال الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، أعاد المشاركون التأكيد على أن تعبئة الموارد المحلية ينبغي أن تشكل الاستراتيجية الرئيسية لتمويل التنمية في أفريقيا بطريقة مستدامة، لكنهم أشاروا إلى ضرورة وفاء الشركاء الإنمائيين الدوليين بالتزاماتهم بالمساعدة الإنمائية الرسمية. ويتسق هذا الموقف مع خطة عام ٢٠٣٠ التي تشير إلى أن التمويل العام الدولي يلعب دوراً هاماً في تكملة الجهود التي تبذلها البلدان من أجل تعبئة الموارد العامة محلياً، لا سيما في أكثر البلدان فقراً وضعفاً ذات الموارد المحلية المحدودة. وإضافة إلى ذلك، من الأهمية بمكان أن يتم تخصيص وتوجيه كل الموارد العامة والخاصة الدولية والوطنية بكفاءة وفعالية من أجل تحقيق الأثر المرجو.

١٨ – ويمكن أيضاً النظر في آليات التمويل المبتكرة مثل تقاسم التكاليف، ومساهمة المستفيدين، والاستفادة من مجتمعات المهاجرين من خلال إمكانية نقل المعرفة والتكنولوجيا والمساهمات التمويلية عن طريق بيع السندات. وهناك أيضاً دروس يمكن استخلاصها من تجارب البلدان الأخرى التي تستخدم آليات تمويل مبتكرة كسندات الهياكل الأساسية السيادية طويلة الأجل المستخدمة في البرازيل، وتشيلي وماليزيا لحشد رأس المال لمشاريع الهياكل الأساسية على نطاق واسع.

١٩ – وإضافة إلى ذلك، لا بد من إيلاء الاهتمام بالتمويل من خلال فرض الضرائب على شركات القطاع الخاص الأفريقية وغيرها من مصادر التمويل المحددة في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بإيجاد موارد تمويل بديلة للاتحاد الأفريقي. وسيكفل وجود استراتيجية شراكة

أفريقية فعالة تحقيق الاستفادة القصوى لتنفيذ الخطتين بفضل الشراكات المتزايد عددها تدريجياً والتي تتلقى البلدان الأفريقية من خلالها الدعم المالي والفني.

باء– التكنولوجيا

٢٠ – يشكل العلم والتكنولوجيا والابتكار المحركات الرئيسية التي تدفع النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة للبلدان والأقاليم قدماً. وذلك ما أوضحه العالِم روبرت سولو عام ١٩٥٧، عندما أشار إلى أن نسبة ٨٧,٥ في المائة من النمو الاقتصادي الذي شهدته الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي ١٩٠٩ و١٩٤٩ يمكن أن يعزى إلى تطبيقات العلوم والتكنولوجيا في حين أن ما يعزى إلى رأسمال المال وحده، من دون التكنولوجيا، لم يتجاوز نسبة ١٢,٥ في المائة.

٢١ – وقد أقرت الخطتان كلاهما بأهمية التكنولوجيا من أجل التنمية والنمو الاقتصادي. وبالفعل، فإن الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في ''إقامة هياكل أساسية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار'' يفيد بأنه بدون التكنولوجيا والابتكار، لن يتحقق التصنيع، وبدون التصنيع، لن تتحقق التنمية.

٢٢ – ووفقاً للموقف الأفريقي الموحد بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فإن التعجيل بتطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا يلعب دوراً محورياً في ربط الشعوب والبلدان والاقتصادات الأفريقية وفي المساعدة على دفع عجلة التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في القارة قدماً. ويصف التكنولوجيا والابتكار بأنها وسيلة أساسية لتحقيق خطة تحول أفريقيا ويوليها بالتالي أهمية خاصة في سياق أفريقيا. وعلاوة على ذلك، يؤكد الموقف الأفريقي الموحد على ضرورة وضع آلية عالمية لتسهيل التكنولوجيا من شأنها تسريع نقل التكنولوجيا العالمية ونشرها، بما يتناسب مع تحدي التنمية المستدامة.

٢٣ – وأبدت بلدان أفريقية عديدة اهتمامها بإنشاء مناطق للتنمية الصناعية ومجمعات للابتكار. ومع ذلك، ينبغي أن تضع تلك البلدان استراتيجيات وطنية للبحث والتطوير والابتكار تشمل مجموعات واضحة المعالم ذات صلة بأهداف وغايات خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة لمواصلة تطوير التعليم الأساسي والمهارات الجديدة اللازمة لاستخدام التكنولوجيات الجديدة. وفي هذا الصدد، يمكن إنشاء صناديق للبحث والتطوير والابتكار لدعم التدخلات الاستراتيجية التي سوف تقوم فيها الأوساط الأكاديمية بدور رئيسي في تطوير المعارف والخبرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار. ولا بد أيضاً من إنشاء مراكز امتياز نشطة في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، بجانب مراكز لنقل التكنولوجيا وتطوير الأعمال داخل المجموعات الاقتصادية الاستراتيجية.

٢٤ – وتستفيد البلدان الأفريقية من التكنولوجيا في العديد من المجالات، مما يجعل التعاون الدولي الفعال عامل تمكين حاسم. ومع ذلك، فقد لاقت المناقشات الدولية المتعلقة بنقل

التكنولوجيا، عدم اتساق المواقف عندما يتعلق الأمر بوضع السياسات. وفي إطار الجهود الجارية للوقوف على أساليب تفعيل الخطتين والتعجيل به، نوقشت عملية تنفيذ آلية لتسهيل التكنولوجيا. وينبغي أن تتناول تلك الآلية العوامل المساعدة على الابتكار ونقل التكنولوجيا، مثل الأطر القانونية والتنظيمية، وأنظمة المشتريات العامة، والوثائق المالية وتلك الخاصة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، وينبغي أيضاً أن تكون داعمة للابتكار والعلوم والتكنولوجيا. ومن الضروري كذلك التوعية بشأن مثل هذه الآلية بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص، والمصارف والشركاء الإنمائيين المحليين والدوليين بغية تعبئة الدعم.

٢٥ – وينبغي أن تضع الحكومات حوافز في السياسات لتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتعاون في مجال البحوث وتطوير التكنولوجيات المناسبة والنظيفة من أجل التنمية. وينبغي أن يشمل ذلك بشكل أساسي بناء هياكل أساسية للبحث والتطوير وما يرتبط بها من بيئة داعمة لتعزيز أنشطة البحث والتطوير، والابتكار واستحداث تكنولوجيات أصلية، وكذلك تعليم المهارات الحياتية.

جيم – بناء القدرات البشرية والمؤسسية

٢٦ – تمثل تنمية رأس المال البشري عاملاً حاسماً لنجاح تنفيذ كلا الخطتين. وستكون هناك حاجة لتنمية القدرات لتأمين الكفاءات والمؤسسات والنظم والعمليات الفنية المطلوبة على جميع المستويات من أجل التوصل إلى السياسات والخطط والعمليات الفعالة وتوجهيها والشروع فيها بغية تنفيذ ومتابعة واستعراض الخطتين. وتقرّ خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى لخطة عام ٢٠٦٣ بأن التحقيق الكامل لخطة عام ٢٠٦٣ يتطلب تطوير قدرات وكفاءات ضخمة عبر القطاعات على مختلف المستويات بما في ذلك على المستويات الفردي والمؤسسي، وتهيئة بيئة مواتية للسياسات والتشريعات والأطر التنظيمية. وتهدف الغاية ١٧–٩ من أهداف التنمية المستدامة إلى ما يلي: ''تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذاً فعالاً ومحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي''

٢٧ – وفي هذا الصدد، يسعى إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وآلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا، القائمة على التنسيق بين المساعدات التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة ومصرف التنمية الأفريقي إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج النيباد التابع له، إلى تعزيز دورهما المشهود من خلال إعادة اتساقهما بشكل صحيح لتلبية الدعم في مجال التنفيذ الذي تتطلبه الخطتان. وشرعت آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا في دراسة كيفية قيام مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالات الأمم المتحدة بتلبية تنمية القدرات وأشكال الدعم الأخرى على أفضل وجه من أجل تنفيذ الخطتين. وفي هذا الصدد، اعتمدت الدورة السابعة عشرة لآلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا التى عقدت يومى ٢ و٣ نيسان/أبريل ٢٠١٦ توصيات بشأن موضوع: ''الشراكة

بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة''.

٢٨ – ولدى عدد من البلدان بالفعل استراتيجيات من أجل التنمية المستدامة المتكاملة؛ لكنها تحتاج إلى دعم إضافي في مجال التنمية الفنية وتنمية القدرات في إطار تنفيذ الخطتين بشكل متكامل. ويتطلب ذلك استراتيجيات لتنمية رأس المال البشري والابتكار (البحث والتطوير ونقل التكنولوجيات) تستجيب لاحتياجات القارة.

٢٩ – ولابد من التركيز على بناء القدرات والتعزيز التنظيمي لرأس المال البشري المكرس بغية خلق القدرة على إضافة القيمة لصالح القارة. ويعد إيجاد مشرفين على التنفيذ مؤهلين تأهيلاً عالياً في مجال الهندسة، والعلم، والرعاية الصحية، والتعليم أمراً حيوياً لتحقيق الخطتين. إضافة إلى ذلك، ينبغي النظر إلى أهمية التنسيق بين الحكومات بجدية، من خلال إنشاء منتدى أو إطار مؤسسي جديد لتنسيق الامتثال من جانب مختلف المؤسسات الحكومية والهياكل الإدارية بما في ذلك الحكومات اللامركزية. وقد تتأثر عملية مواءمة وتنفيذ الخطتين بسبب تحديات الحوكمة مثل الفساد والافتقار إلى القدرات المؤسسية والبشرية في مجال إدارة، وتعبئة وتنسيق، واستيعاب المساعدات، والقيود المالية، وضعف نظم التخطيط، وعدم كفاءة إدارة التنمية.

٣٠ – وينطوي اقتصاد المعرفة بطبيعة الحال على القدرة على تحفيز الابتكار، وخلق فرص عمل جديدة، وإدرار الدخل وتعزيز النمو الشامل للتنمية المستدامة. ويستطيع أن يهيئ أيضاً ظروفاً مواتية لنشوء وتطور كتلة حرجة من الخبرات، وتعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية لدى مؤسسات البحث والابتكار الوطنية، وتطوير آفاق المعرفة العلمية للمواطنين بغية خلق ظروف مستدامة للتنمية الصناعية. ويجب على الدول تعزيز الشراكات بين الصناعة والتعليم، وإشراك الأطراف الفاعلة في القطاع الخاص لضمان عودة تنمية المهارات بالفائدة على تغير احتياجات الاقتصاد القائم على المعرفة والابتكار.

٣١ – وفيما يخص جمع البيانات ورصدها، من الأهمية بمكان النهوض بالإحصاءات. وينبغي أن تبادر الحكومات الأفريقية بالتعاون مع الشركاء بأنشطة يشارك فيها مختلف أصحاب المصلحة من أجل تعزيز القدرات في مجال تطوير المؤشرات الرئيسية لتقييم التقدم المحرز بشأن تنفيذ الخطتين.

٣٢ – ويتطلب التنفيذ الفعال استراتيجيات فعالة لضمان تنسيق السياسات العامة من خلال الخطط الوطنية، وتحسين رصد السياسات العامة من خلال آلية مؤسسية فاعلة، وإجراء تقييم مستقل للسياسات العامة. وبالتالي، من الضروري بناء القدرات المؤسسية، بما في ذلك القدرات الإحصائية والرصد والتقييم. ويمكن للبلدان استخدام الأطر القائمة مثل الإطار العام للبنك الدولي لتطبيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى القطري. ويعني ذلك القيام بأربع خطوات: هي وضع أسس مرجعية للمستوى الذي أحرز من تقدم في كل هدف من الأهداف مقارنة بالبلدان الأخرى؛ وإسقاط نتائج البلدان حسب السير العادي للعمل في كل هدف

من الأهداف حتى عام ٢٠٣٠ ؛ وتقييم السياسات القائمة حالياً لكل هدف مع مناقشة حيز التحسن؛ ومناقشة أساليب زيادة الإنفاق والتمويل لكل مجال من المجالات ذات الأولوية.

دال – التعجيل بالتنفيذ

٣٣ – يعتمد التنفيذ الفعال للخطتين على تعزيز الأطر التمكينية وتهيئة الظروف المواتية. ولهذا السبب، تنص خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى لخطة عام ٢٠٦٣ على ١٢ مشروعاً وبرنامجاً وتضعها كأولوية. وجرى تصميم التنفيذ الفوري لمجالات الاستثمار ذات الأولوية هذه وأثرها بحيث تحدث دفعة كبيرة لعجلة النمو والتحول. ويتوقع أن تؤدي تلك المبادرات إلى تنشيط واستدامة التزام الأفريقيين بقضية خطة عام ٢٠٦٣. ويكشف الفحص الدقيق لمشاريع المسار السريع هذه عن توافق وثيق مع العناصر التمكينية اللازمة لفعالية تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ومتابعتها واستعراضها. ومن الأمثلة على ذلك، إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية بحلول عام ٢٠١٧، وإسكات صوت البنادق بحلول عام ٢٠٢٠، والعمل بجواز سفر أفريقي وحرية تنقل الأشخاص، وصياغة استراتيجية للسلع وعقد منتدى سنوي للجهات المعنية. وترتبط بعض من تلك المشاريع مثل مشروع سد إنغا الكبير والجامعة الأفريقية الافتراضية الإلكترونية، بأهداف التنمية المستدامة في مجال الطاقة والتعليم بشكل مباشر. وقد يشكل تنفيذ مبادرات المسار السريع على نحو متآزر ومن خلال نُهُج موحدة حجر أساس، كما يخلق الزخم المطلوب لتحقيق أهداف الخطتين وغاياتها.

خامساً – الاستنتاجات

٣٤ – تشترك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في قاسمين مشتركين هامين. أولهما هو التنمية المستدامة والتحول. وثانيهما هو طموحهما المتمثل في تمكين جميع البشر من تحقيق إمكاناتهم الكاملة، وضمان احترام كرامتهم والمساواة بينهم، والعيش في بيئة صحية. وقد راعت الخطتان العديد من طموحات وشواغل أفريقيا، كما يتجلى ذلك في الموقف الأفريقي الموحد بشأن خطة التنمية لفترة ما بعد ٢٠١٥. ولذلك، من الأهمية بمكان، أن تنفذ جميع البلدان الأفريقية الخطتين بطريقة متسقة ومتكاملة، وذلك من خلال تحديد أولويات التمويل وبناء القدرات والتكنولوجيا من أجل تحقيق أهداف وغايات الخطتين على نحو فعال.